قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدعية: شركة أورنج تونيزي " أورنج" في شخص ممثلها القانوني، مرسمة بالسجل التجاري تحت عدد B2411262004 مقرّها الإجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس، نائبها الأستاذ سليم مالوش الكائن مقره بمركب قالكسي بلوك د - الطابق السابع نهج العربية السعودية - 1002 تونس.

من جهة،

والمدعى عليها: شركة أوريدو تونيزي في شخص ممثلها القانوني، مرسمة بالسجل التجاري تحت عدد B1176932002 مقرّها الإجتماعي جنان البحيرة ضفاف البحيرة 2-2035 تونس، نائبها الأستاذ حافظ بن صالح المحامي لدى التعقيب الكائن مقرّه ب9 نهج هارون الرشيد ميتوال فيل 1082- تونس.

من جهة أخرى،

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من الممثل القانوني لشركة أورانج تونيزي والمرسمة بكتابة المجلس بتاريخ 16 أكتوبر 2015 تحت عدد 151404 والذي جاء فيها بالخصوص ما يلي:

- أنّ المدعى عليها أفدّمت على تسويق عرض ترويجي "allo حفلها" الممتد من 5 أكتوبر 2015 إلى حدود 31 من نفس الشهر مفاده تمكين مشتركها من 15 دقيقة من المكالمات المجانية بمجرد الاستظهار لدى إحدى وكالاتها التجارية بـ6 أغطية من علب الياغورت من نوع DANUP وتمّ تثبيت ذلك بواسطة معاينة عدل التنفيذ الأستاذ إبراهيم العبدلي .

- أنّ المدعى عليها اعتمدت في ترويج العرض وسائط إخبارية متعدّدة هذا فضلا عن عدم حصوله على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات ممّا يشكل خرقا واضحا للقواعد المنظمة لتسويق العروض.

- أنّ هذا العرض التجاري ينم على اتفاقا بين مشغل عمومي للاتصالات وبين شركة الصناعات الغذائية دليس دانون صاحبة المنتج DANUP مناطه الجمع بين سوقين مرجعيين يكون فيه إضرار بالمنافسة النزيهة لسوق الاتصالات إذ ليس بوسع المدعية الرد بعرض مماثل تطبيقا لقاعدة تكرار العروض التجارية في مادّة الاتصالات

- أنّ ممارسات المدعى عليها تشكل إفراطا في استغلال مركز الهيمنة التي عليه في سوق الهاتف الجوال من خلال احتوائها على 52,7% من نسبة سوق الهاتف الجوال بعدد مشتركين يضاها 7.4 مليون مشترك حسب إحصائيات الهيئة الوطنية للاتصالات.

- أنّ في مخالفة المدعى عليها للأحكام التشريعية النافذة في مادّة الاتصالات وخاصّة منها الأمر عدد 3026 لسنة 2008 والمنقح والمتمم بالأمر عدد

53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والمتعلق بتعريفات التفصيل في تسويق عروض الهاتف الجوال.

- إنّ مجرد تقديم 6 أغطية لعلب DANUP يمكن مشتركى أوريدو تونيزي من 15 دقيقة من المكالمات الهاتفية المجانية مما يفضي إلى إعطاء صبغة العملة الوهمية لأغطية علب في إطار مقايضة لمنتوج غير مستهلك بمنتوج آخر وقع استهلاكه.

- إنّ الممارسات التي أتها الضدّ وبالنظر لمركز الهيمنة التي هي عليه تكون قد أضرت بالمصالح المالية للمدعيّة من خلال عملها وسعيها المتكرر لتقويض نصيب العارضة من عدد المشتركين والتأثير سلبا على مواردها الماليّة.

- أنّ الممارسات المشتكى منها تستوجب العقاب المنصوص عليه بالفصل 43 من القانون المتعلق بالمنافسة والأسعار.

وبعد الإطلاع على تقرير الرّد على عريضة الدعوى المقدم من الممثل القانوني للمدعى عليها شركة أوريدو والمرسم بكتابة المجلس بتاريخ 22 ديسمبر 2015 والذي طلب من خلاله رفض الدعوى لافتقارها لما يؤسسها واقعا وقانونا.

وبعد الإطلاع على ما يفيد توجيه تقرير ختم الأبحاث إلى الأطراف وإلى مندوب الحكومة.

وبعد الإطلاع على ملحوظات مندوب الحكومة في الرّد على تقرير ختم الأبحاث المرسم بكتابة المجلس بتاريخ 14 سبتمبر 2017 والمتضمنة قبول مطلب التخلي عن القضية.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء جميع الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 26 أكتوبر 2017، وبما تلت المقرّرة السيّدة بثينة الأديب ملخصاً من تقرير ختم الأبحاث وحضرت الأستاذة السهيلي نيابة عن الأستاذ سليم ملوش نائب المدعية وأشارت لتمسكه بمطلب التخلي عن الدعوى الراهنة، وحضر الأستاذ غسان بن صالح نيابة عن الأستاذ حافظ بن صالح نائب المدعى عليها وتمسك بدوره بمطلب التخلي عن الدعوى وتلت مندوبة الحكومة السيّدة كريمة الهمامي ملحوظاتها المظروفة نسخة منها بالملف.

وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلّسة 9 نوفمبر 2016؛

حيث تقدّم نائب المدعيّة الأستاذ سليم مالوش من المجلس بتاريخ 14 أفريل 2017 بمطلب في التّخلّي عن الدعوى.

وحيث أنّ تقديم مطلب في التخلي عن الدعوى لا يقيد المجلس الذي يمكنه مواصلة النظر في القضية متى توقّرت لديه معطيات تفيد وجود ممارسات مخلّة بالمنافسة.

وحيث يتبيّن بالتمعّن في طلب المدعيّة المشار إليه أنّها أنّها جاء واضحاً وصریحاً فيما يتعلّق بطلب التخلي عن القضية.

وحيث فضلاً عن هذا فإنّ الملف على حالته لا يتضمن ما يفيد وجود ممارسات مخلّة بالمنافسة بالسوق المعنيّة بالنزاع الأمر الذي يتعيّن معه التصريح بقبول مطلب التّخلي عن الدّعى.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس قبول مطلب التّخلي.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضوية السّادة محمد العيادي ومحمد بن فرج والحموسي بوعبيد وسالم بالسعود.

وتلي علنا بجلسة يوم 9 نوفمبر 2017 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

كاتبه الجلسة

الرئيس

يمينه الزيتوني

رضا بن محمود